لقربها من الخليج الفارسي وبحر عمان

إيران ممر دخول منتجات دول أوراسيا للأسواق العالمية

أكثر من ٦٠٪ من صادرات إيران إلى روسيا هي منتجات زراعية، ومعظم السلع المستوردة من روسيا إلى إيران تشمل الحبوب والبذور الزيتية والمدخلات

الوفاق- قال نائب رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وروسيا: إن إيران تمكنت من أن تصبح عضواً في مجموعة بريكس عبر دبلوماسيتها الاقتصادية، مؤكداً أن عليها الآن الاستفادة الكاملة من قدرات هذه العضوية وإزالة القيود القائمة على التبادلات المالية، الأمر الذي سيحقق قفزات كبيرة في التجارة الإيرانية على كافة الصعد.وبيّن روشنعلي يكتاي قرابائي، في مقابلة مع وكالة إيلنا العمالية، الرؤية الواضحة للتجارة بين إيران وروسيا، وقال: إن وعود البنك المركزي الإيراني بإمكانية استخدام البطاقات المصرفية للبلدين في إيران وروسيا وخدمات النقل التي تم إنشاؤها يمكن أن تعد بتنمية التجارة بين إيران وروسيا هذا العام، ناهيك عن أهمية الربط الكامل لممر الشمال-الجنوب بخطوط رشت-أنزلي والذي يخلق قدرة كبيرة في التجارة بين إيران وروسيا.

وأضاف يكتاي قرابائي: لم يوضح البنك المركزي بعد سعر تحويل العملة في حالة المعاملات المصرفية باستخدام البطاقات، على الرغم من وجود تقارير تفيد بأن البنكين المركزيين في إيران وروسيا يرغبان في حل هذه المشكلة من خلال الصين؛ ولكن برأيي، الحل الأفضل هو سعر موحد للعملة، ونأمل أن تحقق الحكومة الرابعة عشرة ذلك، إذ شددت على سعر العملة الموحدة في حملتها الانتخابية.

قيمة تجارة روسيا

وأوضح نائب رئيس غرفة التجارة المشتركة بين إيران وروسيا: أن قيمة تجارة روسيا تبلغ ٧٠٠ مليار دولار سنوياً، وقال: انخفض هذا الرقم بنسبة ١٠٪ بعد الحرب بين روسيا وأوكرانيا؛ ولكن لا يزال من الممكن اعتبار هذا القدر من التجارة الروسية نقطة قوية لتطوير التجارة الإيرانية.

وقال يكتاي قرابائي: يمكن لإيران أن تتوسط في تجارة البضائع الروسية إلى نقاط مختلفة من العالم، وتعود هذه الميزة إلى موقع بلادنا على مقربة من الخليج الفارسي وبحر عمان.

وأضاف: ليس فقط روسيا، بل الدول الأوراسية الأخرى في شمال إيران، على استعداد لإرسال بضائعها إلى المياه المفتوحة عبر إيران ثم نقلها إلى أجزاء مختلفة من العالم. وتابع: تعتبر إيران اليوم هي الممر لدخول منتجات هذه الدول إلى الأسواق العالمية، إلا أن فتح هذا الممر مشروط بفتح التبادلات المالية بين إيران والعالم، ويمكن لدول هذه المنطقة الوصول إلى أسواق أفريقيا والصين والهند عبر إيران.

وصرح: تبلغ قيمة التجارة بين إيران وروسيا حالياً نحو ٤ مليارات دولار سنوياً. كما أن مسألة التجارة الحرة بين إيران وأوراسيا لم تتوقف ولا تزال إيران عضواً ضيفاً في هذا الاتحاد.

صادرات إيران إلى روسيا

وقال يكتاي قرابائي: أكثر من ٦٠٪ من صادرات إيران إلى روسيا هي منتجات زراعية، ومعظم السلع المستوردة من روسيا إلى إيران تشمل الحبوب والبذور الزيتية والمدخلات، لذلك يمكن أن تكون المنتجات الزراعية عاملاً مشتركاً جيداً في التجارة بين إيران وروسيا.

وأضاف: بما أن إيران دولة ذات مناخات أربعة، فإن منتجاتها الزراعية جذابة للغاية لدولة باردة مثل روسيا. وتابع: يعد الفستق والتمر والفلفل والكيوي من أكثر المنتجات الزراعية الإيرانية جاذبية في روسيا، ولسنوات عديدة كانت إيران أحد الموردين الرئيسيين للفستق والتمور في الأسواق الروسية والأوراسية.

الخسائر تتجاوز ملياري إسترليني هذا العام

متاجر بريطانيا تواجه «وباء السرقة»

تعد البقالات الصغيرة أو corner shops واحدة من السمات المميزة للحياة في بريطانيا. في كل شارع تقريباً تجد واحداً من هذه الدكاكين يشتري منه السكان المحليون ما يحتاجونه في يومهم من خبز وماء وحليب وصحف؛ لكن زحف الفروع الصغيرة للمتاجر الكبرى مثل «تيسكو» و»سينسبري» قلص أعداد الدكاكين الصغيرة بدرجة كبيرة، وما تبقى منها يواجه الإغلاق بسبب خوف أصحابها من السرقات المتكررة، التي باتت تسجل أرقاماً قياسية منذ جائحة كورونا.

خسائر كبيرة للمتاجر

بالنسبة لفروع المتاجر الكبرى، التي توظف أكثر من خمسين عاملاً، والمتوسطة التي توظف ما يربو على ٤٩ عاملاً، كانت مستهدفة لما يصل إلى ٤٩٪ من الحوادث المسجلة، أما الصغرى التي لا يزيد العاملون فيها عن تسعة فكان نصيبها ٢٤٪ من حوادث السرقة، حسب تقرير لوزارة الداخلية البريطانية في نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي؛ لكن الأرقام الرسمية قد تبدو قطرة في بحر مع المقارنة بالأرقام التي صدرت عن «اتحاد تجار التجزئة» في بريطانيا، وهو أكبر هيئة للمتاجر الكبرى والصغرى بكل أنواعها، والتي تتحدث عن ١٣٠٠ سرقة يومياً من متاجر بريطانيا.

يقدّر الاتحاد حجم الخسائر الناجمة عن سرقات المتاجر مع نهاية أغسطس/ آب الماضي، أي قبل الارتفاع القياسي الأخير، بحوالي ١/٨ مليار جنيه إسترليني أي ما يعادل مليارَي دولار. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الخسارة إلى مليارَي جنيه إسترليني مع نهاية العام الحالي.

ويلاحظ تقرير للاتحاد بأن المتاجر الكبرى والصغرى أنفقت في عام ٢٠٢٣ ما قيمته ١/٢ مليار إسترليني لتعزيز إجراءاتها الأمنية لمنع السرقات، ورغم ذلك فقد أصبحت سرقات المتاجر أكثر جرأة وعدوانية من ذي قبل، حسب بيان للرئيس التنفيذي للاتحاد هيلين ديكنسون؛ لكن أصحاب البقالات الصغيرة هم الأكثر تضرراً، فظاهرة الدكاكين الصغيرة التي يعرفها كل شارع في بريطانيا، لدرجة جعلت البريطانيين يصفون بلادهم بأنها «بلد البقالات»، آخذة في الانحسار في ظل منافسة غير متكافئة من فروع سلاسل السوبر ماركت، وربما يمثل وباء السرقات الذي تتعرض له الضربة القاضية لبقائها.

فبينما تتمكن المتاجر الكبرى من تعويض خسائر السرقة من فروعها الممتدة في أنحاء البلاد وزيادة عناصر الأمن في فروعها، تضطر البقالات الصغيرة التي تدار من قبل أسرة واحدة إلى الإنفاق من رأس المال، والتخلي عن الأرباح لتعزيز إجراءاتها الأمنية أو تعويض الفاقد من السرقة.

وتشير أرقام وزارة الداخلية إلى أن واحدة فقط من كل سبع حالات سرقة، اكتمل التحقيق فيها بالتوصل إلى الجناة.

الجريمة والعقاب

يأتي الكشف عن هذه الأرقام بعد أيام من تعهد حكومة العمال الجديدة في بيان سياساتها المتضمن في «خطاب الملك» بتبني تشريع جديد يتصدى لتلك «السرقات الصغيرة»، ويجعل من التعدي على العاملين في المتاجر جريمة قانونية محددة. هذه الضغوط جاءت من ملاك المتاجر الكبرى الذين يشكون من تقاعس الشرطة في التعامل مع «السرقات»، وهو حقيقة واقعة، بعدما قررت حكومة المحافظين في عام ٢٠١٤ ألا تتابع الشرطة التحقيقات عندما تقل قيمة البضاعة المسروقة عن ٢٠٠ جنيه إسترليني (٢٣٠ دولاراً)، وكان الهدف وقتها أن تتفرغ الشرطة للجرائم الكبيرة التي تؤثر على حياة المواطنين.

يجادل كثيرون في صفحات الرأي وبرامج المناقشات البريطانية بأن ارتفاع معدلات السرقة من المتاجر لا ينفصل عن السياسات الاقتصادية التي أدت لتزايد معدلات الفقر في بريطانيا ودفعت الكثيرين نحو الهامش الاقتصادي في ظل أزمة غلاء المعيشة غير المسبوقة. وحسب رأيهم، فإن السرقة من المتاجر ليست أمراً جديداً على بريطانيا أو أي مجتمع آخر؛ لكنها كانت تحدث في حدود معقولة من أشخاص لا يجدون قوتهم، وهي بالتالي تختلف عن «الوباء» الراهن.

وترى البروفيسورة إيميلن تايلور، أستاذة علم الجريمة بجامعة سيتي في لندن، أن «السرقة من المتاجر يمكن أن تمثل مقياساً على مدى صحة الأمة، فالأسباب الكامنة وراءها اجتماعية بالأساس سواء كانت إدمان المخدرات أو التشرد أو الأمراض العقلية، وكلها ظواهر تفاقمت بشدة خلال فترة الجائحة، وقد حدث ذلك على خلفية عقود من سياسات التقشف وتقليص الخدمات الاجتماعية وموارد الشرطة».

وعلقت تايلور، التي تقدم بودكاست عبر الإنترنت بعنوان «كشف جرائم التجزئة»، على إجراءات الحكومة عام ٢٠١٤ التي قللت من أهمية سرقات المتاجر عندما تكون قيمتها أقل من ٢٠٠ جنيه، حيث يتعين على المذنب في هذه الحالة أن يعترف بجرمه دون أن يحضر للمحكمة، ويمكنه دفع غرامة تكون عادة أقل من قيمة البضاعة المسروقة، وقالت: «خلال أبحاثي تحدثت إلى كثير من اللصوص الذين قالوا إنهم طالما جعلوا قيمة السرقة أقل من ٢٠٠ جنيه فلن يواجهوا عقوبة السجن».

وتطالب تايلور بأن تمد الخدمة الاجتماعية عونها لمدمني المخدرات الذين يمثلون العدد الأكبر من مرتكبي سرقات المتاجر بهدف تمويل إدمانهم. رغم ذلك تحولت سرقة المتاجر إلى «مهنة» بالنسبة لكثير من مرتكبيها، والسبب غالباً هو «أزمة تكاليف المعيشة»، فليس نادراً أن يوقفك شخص في الشارع ليتحدث إليك بصوت هادئ عارضاً هاتفاً ذكياً أو ساعة جديدة للبيع بسعر مخفض، هذا النوع من اللصوص يسرقون من منطقة ويبيعون في منطقة أخرى. كما أن هناك من يسرق من المتاجر لصالح تجار أصغر ومقابل نسبة معينة من قيمة البضاعة المسروقة.

رغم ذلك، يتفق معظم المحللين على أن «الفقر» هو السبب الرئيسي وراء تفشي السرقات في بلد غني مثل بريطانيا. فسياسات التقشف التي اتبعتها حكومة المحافظين على مدى عشرين عاماً، وما لحقها من جائحة كوفيد وأزمة غلاء المعيشة دفعت أعداداً متزايدة من البريطانيين إلى هوة الفقر. ويشير هذا الفريق إلى أنه لا يوجد «مجرم» محترف سيقدم على سرقة علبة من لبن الأطفال أو علبة من القهوة سريعة الذوبان، وهي أمور شاعت مؤخراً في المتاجر البريطانية لدرجة أن معظمها توقفت عن عرضها على الأرفف ويمكن شراؤها عند الدفع لدى الخروج.

ربما لا تكون السرقة من المتاجر على نفس الدرجة من الإلحاح الذي تمثله قضايا أخرى مثل الرعاية الطبية والإسكان والوظائف؛ لكنها بحد ذاتها مؤشر على ما يمكن أن يلحق بصحة المجتمع من آفات عندما تتردى أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، وهو التحدي الكبير الذي تواجهه حكومة العمال الجديدة.

ليس نادراً أن يوقفك شخص في الشارع ليتحدث إليك بصوت هادئ عارضاً هاتفاً ذكياً أو ساعة جديدة للبيع بسعر مخفض، هذا النوع من اللصوص يسرقون من منطقة ويبيعون في منطقة أخرى

تحسُّباً للردّ العسكري الإيراني

بورصة تل أبيب والشيكل يتراجعان لأدنى مستوى منذ إبريل

يترقب العالم ردّاً عسكرياً من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وحزب الله لبنان وسائر قوى محور المقاومة على الكيان الصهيوني بعد اغتيال الأخيرة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الشهيد «إسماعيل هنية» في طهران فجر الأربعاء الماضي، وتبنيها اغتيال القائد الجهادي الكبير في حزب الله الشهيد «فؤاد شكر» في بيروت مساء الثلاثاء.وعلى وقع هذه المخاوف، تراجع المؤشر الرئيس في بورصة تل أبيب، في بداية التعاملات الأسبوعية أمس الأحد، إلى قاع إبريل/ نيسان ٢٠٢٤. وفي بداية جلسة الأحد، تراجع مؤشر "TASE٣٥" بنسبة ٢/٣٪ إلى ١٩٣٧ نقطة، وهو أدنى مستوى منذ الأسبوع الأخير لإبريل الماضي، بحسب بيانات بورصة تل أبيب.

كما فاقم الأداء السيئ لمؤشرات وول ستريت في تعاملات الجمعة البداية السلبية لبورصة تل أبيب يوم أمس، التي تشهد ضغوطاً منذ منتصف يوليو/ تموز الماضي على وقع المخاوف من إيران وحزب الله.

الشيكل يواصل التراجع

وواصل الشيكل تراجعه لليوم الثالث، حيث بلغ سعره في تعاملات الأحد ٣/٨٠٧ شواكل مقابل الدولار، و٤/١١٤ شيكلاً مقابل اليورو، وفق بيانات صحيفة غلوبس الاقتصادية.

وإلى جانب المخاوف من تداعيات اغتيال الشهيد هنية والردّ الإيراني، يتخوف المستثمرون في بورصة تل أبيب من تزايد العجز بالميزانية، الذي من المحتمل أن يرفع كلفة الديون البالغة أكثر من ٣٠٠ مليار دولار، وبالتالي تعجز الحكومة عن تمويل مواصلة الحرب على قطاع غزة.

سوق المعادن الثمينة

وفي سوق المعادن الثمينة، تكالب المستثمرون على شراء الذهب، حيث كسبت أوقية (أونصة) الذهب في عقود ديسمبر/ كانون الأول ٣٣/٢٠ دولاراً. وارتفعت بذلك بنسبة ١٣٪ إلى ٢٥١٧/٣٠ دولاراً. وفي السوق الفورية، ارتفع الذهب بنحو ٢٦/٨٤ دولاراً للأوقية، إلى ٢٤٧٠/٤٦ دولاراً.

إلغاء الرحلات إلى الأراضي المحتلة

في سياق آخر، أعلنت نحو ١٥ شركة طيران عالمية إلغاء جميع رحلاتها إلى الأراضي المحتلة وسط مخاوف من تفجر الوضع الأمني. ومن بين الشركات التي أعلنت إلغاء رحلاتها من وإلى تل أبيب وسط تصاعد التوترات بين حزب الله والكيان المؤقت، شركة «طيران أوروبا» الإسبانية، التي أعلنت، السبت، إلغاء جميع رحلاتها إلى الأراضي المحتلة حتى الأربعاء المقبل، و»لوفتهانزا» الألمانية (حتى ٩ أغسطس/ آب الجاري)، و»دلتا إيرلاينز» الأميركية (حتى ٦ أغسطس)، و»يونايتد إيرلاينز» الأميركية (حتى إشعار آخر). إضافة إلى «بريتيش إيرويز» البريطانية (حتى إشعار آخر)، و»طيران الهند» (حتى ٨ أغسطس)، والخطوط الجوية الملكية الهولندية «كي إل إم» حتى ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. بجانب «ويز إير» الهنغارية العملاقة منخفضة التكلفة التي سيؤثر قرارها، بحسب تقديرات، على حوالي ١٥ ألف صهيوني في الأيام المقبلة.

وفي هذا الصدد، أفادت صحيفة «كالكاليست»، بأن اغتيال القياديين في حماس وحزب الله أدى إلى وضع الكيان الصهيوني في حالة تأهب قصوى.